جامعة المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مقياس: ملتقى العلاقات الاورومغاربية

السنة الثالثة علاقات دولية

الدرس الثاني: مسار التكامل الاوربي:

لقد تضررت اقتصاديات الدول الأوروبية بسبب الحرب العالمية الثانية، فأصيبت بالتدهور الذي تجسد في التضخم والبطالة وضعف الانتاج الخ..، اذ انهارت معظم مشاريع البنية التحتية كالسكك الحديدية ومحطات الكهرباء والمياه، وشهد إنتاج الحبوب والإنتاج الصناعي انخفاضا ملحوظا وصل إلى نصف الحجم الذي كان عليه من قبل، وكذلك تضرر قطاع الفحم والصلب وبذلك سادت القناعة المؤيدة لتوحيد أوروبا أملا في تحقيق الانعاش والرخاء الاقتصاديين.

وللنهوض بالاقتصاد الأوروبي، أعلن الجنرال مارشال، المعين حديثا وزيرا للخارجية الأمريكية معونة ضخمة لمساعدة الدول الأوروبية على التغلب على مشكلاتها الاقتصادية واعرب عن استعداد بلاده لتقديم يد العون لأوروبا لانعاشها واستعادة

قوتها الاقتصادية وبناء ما دمرته الحرب من خلال الدعوة الى تاسيس منظمة التعاون الاقتصادي.

كما بدأت المشاورات الخاصة بإقامة حلف شمال الأطلسي، حيث جرت مفاوضات مكثفة بين الدول الأوروبية الخمسة الموقعة على ميثاق بروكسل من ناحية، الولايات المتحدة وكندا من ناحية أخرى، وتم التوقيع على الاتفاقية المنشئة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في 4 أفريل1949 بحضور ومشاركة عدد آخر من الدول شمل: الدنمارك أيسلندا إيطاليا، النرويج، البرتغال. أما ألمانيا الغربية، فلم تنظم إلى هذا الحلف إلا في 5 ماي 1955 بعد قيام إتحاد أوروبا الغربية وفي 5 ماي 1949 تم التوقيع على الاتفاقية المنشئة لمنظمة مجلس أوروبا من جانب عشرة دول أوروبية هي: بريطانيا وفرنسا ودول البنيلوكس الثلاث بالإضافة إلى الدنمارك، ايرلندا، إيطاليا النرويج والسويد." غير أن هذه التجربة عجزت عن أن تشكل نقطة انطلاق أو عملية تحول كبرى في مسيرة الوحدة الأوروبية، لأن منظمة مجلس أوروبا لم تمنح سلطات فوق قومية تمكنها من فرض إرادتها على الدول الأعضاء لأن الغرض من إنشاء هذه المنظمة منذ البداية لم يكن صناعة القرارات وتحديد الآليات، ولكن صناعة الأفكار وصياغة المقترحات المتعلقة بعملية التكامل والاندماج الأوروبي.

في 18 أفريل1951 تم التوقيع على معاهدة باريس المؤسسة لقيام الجماعة الأوروبية للفحم والصلب والتي دخلت حيز التنفيذ في 10 أوت1952، وقد استطاعت هذه المجموعة – بأعضائها الست – تحويل سوق قطاع الفحم والصلب إلى سوق تنافسية حيث ارتفعت المبيعات فيما بين دول المجموعة من الخردة من 4 إلى 5.4 مليون طن، ومن الحديد والصلب من 2.4 إلى 18.7 مليون طن سنة

1952، وقد سجلت وارداتها من باقي دول العالم ارتفاعا ملحوظا من 22.3 إلى 24.1 مليون طن، وأدى النجاح الذي حققته المجموعة في مجال الفحم والصلب إلى إنشاء جماعتين جديدين الأولى تهتم بقضايا الأمن والدفاع ، الجماعة الأوروبية للدفاع الموقعة بتاريخ 27 ماي 1952 بين دول الجماعة الأوروبية الست وحضرها مراقبون من الولايات المتحدة وبريطانيا النرويج والدنمارك، والثانية تهتم بالشؤون السياسية الجماعة السياسية الأوروبية) التي ارتبطت بقيام الجماعة الأوروبية للدفاع، غير أن رفض الجمعية الوطنية الفرنسية التصديق عليها عام 1954 أدى إلى فشلها.

وتواصلت الجهود الأوروبية متواصلة لإحياء حركة التكامل والاندماج الأوروبي من خلال البحث في مشروعين جديدين للتكامل سارا في اتجاهين متوازنين "أحدهما يتعلق بالطاقة النووية و الأخر بالتجارة والسوق المشتركة، وبعد جهود كثيفة توصل المتفاوضون من وزراء خارجية الدول الست في جوان 1955 من الاتفاق على إقامة منطقة تجارية حرة بإلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء خلال فترة زمنية تتراوح بين 12 و15 سنة تقسم على ثلاث مراحل تنتهي بإقامة سوق مشتركة ثم سوق موحدة. وانتهت المفاوضات بالتوقيع في 24 مارس 1957 على اتفاقية روما المنشئة لجماعتين أوروبيتين جديدتين هما : الجماعة الاقتصادية الأوروبية (السوق المشتركة) والجماعة الأوروبية للطاقة النووية.

بدأت معظم الدول الاوربية تسعى الى الانضمام الى تلك المبادرات، وتعين على الدول الأوروبية إما القبول بانضمام دول أقل تقدما إلى الجماعة الأوروبية مع تحمل القسط الأكبر من الأعباء المالية المترتبة على هذا القبول أو رفض انضمام هذه

الدول ، مع تحمل مخاطر عدم الاستقرار السياسي، وحسمت القضية في النهاية لصالح قبول هذه المجموعة من الدول بفضل توافر الإرادة السياسية للدول الأكثر تقدما في المجموعة .

وقد شكل هذا التفاوت ضرورة ملحة لتطوير المجموعة الأوروبية، من خلال تحرير المبادلات البينية ، رفع الحواجز الجمركية ، و الانتقال من منطقة التبادل الحر إلى الإتحاد الجمركي ، ثم إنشاء التعريفة الجمركية المشتركة في 01 جويلية 1968

وفي سنة 1970 تم الاتفاق نهائيا على الموارد المتنوعة للميزانية المشتركة بين الدول الست الأعضاء وهو ما دعم نجاح الخطوات الأولى للاندماج الأوروبي و شكل حافزا قويا للدول الأوروبية غير الأعضاء للانضمام إلى المجموعة ، رغم الظروف الدولية المتغيرة التي شهدتها عمليات توسيع المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

ثم تعزز التعاون بتوقيع إتفاقية شنغن في 2مارس 1986 بين ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا وليكسمبورغ والتي تنص على مبدأ حرية انتقال المواطنين وإلغاء الحواجز والرقابة عند الحدود المشتركة بينها، وأدت النجاحات والتطورات التي عرفتها دول النواة الست المنشئة للجماعة الأوروبية للفحم والصلب والجماعة الاقتصادية الأوروبية وكذا الإنجازات الاقتصادية في مختلف الميادين خصوصا بعد عمليات التوسيع التي عرفتها الجماعة إلى غاية انضمام اسبانيا و البرتغال سنة 1986 ، إلى فتح الباب لمناقشة الإتحاد النقدي والاقتصادي والسياسي في العديد من المؤتمرات الحكومية التي عقدت وأدت إلى إقرار الدخول في مرحلة جديدة و متقدمة من التكامل و هي مرحلة الإتحاد .

تم القيام بصياغة معاهدة شكلت نقلة نوعية جديدة طبقا لما أقره المجلس الأوروبي (معاهدة ماستريخت) التي تم التوقيع عليها في 07 فيفري 1992 ودخلت حيز التنفيذ في 01 نوفمبر 1993 . فقد ألغت هذه المعاهدة مصطلح (الجماعة الأوروبية) الذي كان مستخدما وأعلنت قيام الإتحاد الأوروبي، وتضمنت المعاهدة تعديلات جوهرية لما جاء في معاهدة روما وذلك في نطاقات مختلفة، وركزت معاهدة ماستريخت على أربعة نقاط هامة:

– توحيد المواقف في المجال الدبلوماسي والاستراتيجي.

– الوحدة النقدية الاقتصادية وخلق العملة الموحدة.

– تدعيم مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

– التنسيق لمواجهة مشاكل الأمن والهجرة.

وكان الهدف الرئيسي لمعاهدة ماستريخت المنشأة للإتحاد الأوروبي البحث في قضايا كانت من اختصاصات الدول وعلى رأسها قضايا الوحدة السياسية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي وكان من الطبيعي أو تكون الوحدة السياسية الكاملة في نهاية عملية طويلة ومعقدة تم الاقتراب منها من باب الاقتصاد، ولم ينتظر الإتحاد الأوروبي إكتمال كل مظاهر ومقومات الوحدة الاقتصادية كي يبدأ التحرك على طريق الوحدة السياسية، وإنما شرع في تمهيد الطريق نحو الوحدة السياسية بالتوازي مع جهود بناء الوحدة الاقتصادية.